



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-148
21 مارس 2002
الأصل: بالفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 4

البند 3 من جدول الأعمال

فرنسا

مقترح بشأن أعمال المؤتمر

التنظيم ومجتمع المعلومات والتنمية

المدخل

منذ مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات الذي عقد عام 1994، والاتصالات تعتبر القوة الدافعة للتغيير والانتقال نحو عصر مجتمع المعلومات، وجزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية.

وأول حلقة لا بد منها لتيسر خدمات مجتمع المعلومات¹ تكمن في التنافس على تطوير نفاذ الشركات والجمهور إلى البنى التحتية والخدمات في مجال الاتصالات الإلكترونية، كالنفاذ إلى شبكة الإنترنت وإلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،² فمجتمع المعلومات لن يتمكن إلا ضمن هذا الشرط من إلغاء الحواجز المكانية والزمانية، وتقديم تشكيلة واسعة من الأدوات الجديدة التي تسمح بنقل المعارف المتيسرة على الصعيدين المحلي والدولي³ بسرعة وبأفضل تكلفة.

ومع ذلك فهذا يفترض تنظيم شروط النفاذ والتوصيل البيني، الذي يمثل جزءاً كبيراً من مهمة الهيئات التنظيمية الوطنية. بالفعل فإن نفاذ أكبر عدد من الناس إلى خدمات الاتصال الإلكترونية يقتضي التوسع في انتشار الشبكات، ولكنه ينطوي كذلك على بعد إنصافي في النفاذ إلى الخدمات. وبهذه الصفة المضاعفة يكون للهيئات التنظيمية الوطنية، إضافة إلى عملها في السوق، دور أساسي في تحقيق الهدف الاجتماعي "النفاذ للجميع".

1 يرد تعريف خدمات مجتمع المعلومات في توجيه البرلمان الأوروبي والمجلس رقم 98/34/CE وتاريخ 22 يونيو 1998. ويتعلق الأمر بمجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التي تجري مترافقة.

2 هذا التعبير معرف في تعميم المفوضية الأوروبية COM(2000)212 النهائي والمؤرخ في 26 أبريل 2000. وهو يشير إلى مجموعة واسعة من الخدمات والتطبيقات والتكنولوجيات التي تستدعي تجهيزات وبرمجيات مختلفة تعمل غالباً عن طريق شبكات الاتصالات.

3 قرار البرلمان الأوروبي بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والبلدان النامية (INT/2000/2337)، JOCE المؤرخ في 12 يونيو 2001.

وبعد أن ذكّرت هذه الوثيقة بالتقدم الأخير في بيئة الاتصالات، تعرّف بالدور المحتمل الذي تقوم به الهيئات التنظيمية الوطنية في تنمية النفاذ إلى البنى التحتية والخدمات في مجال الاتصالات الإلكترونية. وهي أخيراً تقدم مقترحات تتعلق بأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات كمرجع إلى خطة عمل إسطنبول المستقبلية من جهة وإلى التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من جهة أخرى.

ألف - التقدم في بيئة الاتصالات

لقد تجسد التقدم في السياق الدولي منذ المؤتمرين العالميين لتنمية الاتصالات المعقودين في بوينس آيرس عام 1994 وفي فاليتا عام 1998 في الظواهر التالية:

- الفصل بين وظيفتي التنظيم ووضع اللوائح من جهة وبين تشغيل الشبكات وتقديم الخدمات من جهة أخرى؛
- تحرير أسواق الاتصالات والتقدم في المنافسة وزيادة مشاركة القطاع الخاص؛
- نشر بنية تحتية عالمية للمعلومات مع تطوير الابتكارات التكنولوجية، وشبكة الإنترنت وتنوع أساليب النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- بروز المهاتفة عن طريق بروتوكول الإنترنت وتقارب خدمات نقل الصوت وخدمات إرسال البيانات؛
- تقارب قطاع الاتصالات مع قطاعات المعلوماتية والسمعيات البصرية وما يتبع ذلك من مقتضيات تنظيمية.

وهكذا يتميز وضع سوق الاتصالات في العالم بعملية تحريرية. وتتمايز هذه العملية كثيراً في شدتها وإيقاعها وأساليبها ومدلولاتها ما بين بلد وآخر وفقاً للمنطقيات الخاصة وطبقاً للنمذجات السياسية والثقافية الوطنية.

وهذه التحولات العميقة في بيئة الاتصالات تعبر عن واحد من أعظم مرتكبات التنظيم وهو تأمين النفاذ الحر إلى البنى التحتية للاتصالات الإلكترونية وما يصحبها من خدمات، عن طريق ممارسة المنافسة الفعلية الشريفة لصالح المستهلك. وبالفعل فإن إحدى الغايات الأساسية للتنظيم ولسياسات وضع اللوائح تظهر على أنها النفاذ المنصف غير التمييزي للمستهلكين النهائيين إلى خدمات مجتمع المعلومات.

وفي هذا السياق لا بد من النظر في السبيل الذي تتمكن فيه الهيئات التنظيمية الوطنية من المساهمة في تحقيق إمكانية النمو والمنافسة وإيجاد فرص العمل.

باء - تحديد الدور الذي يمكن للهيئات التنظيمية الوطنية أن تؤديه في تنمية النفاذ إلى البنى التحتية والخدمات في مجال الاتصالات الإلكترونية

عن الترابط بين السوق والتنظيم ووضع اللوائح

من الضروري لتحديد دور الهيئات التنظيمية الوطنية في تنمية النفاذ إلى البنى التحتية والخدمات في مجال الاتصالات الإلكترونية أن يراعى الترابط بين العناصر الثلاثة الأساسية: السوق والتنظيم ووضع اللوائح.

وينبغي في تنمية أسواق الاتصالات أن توضع في الاعتبار شواغل المستهلكين وأن يتاح لهم الاستفادة من انخفاض الأسعار وتنويع العروض الناجمة عن التنافس.

أما التنظيم فإنه يتيح ويصاحب تطورات الأسواق والجهود الاستثمارية التي تبذل في الابتكار والبنى التحتية وخلق الطلب. وينبغي للتنظيم أن يتكيف مع تلك الأوضاع حتى تحتفظ قراراته بأهميتها. ويرتّب على ذلك أن الهيئات التنظيمية طرف في العلاقات التي تقوم بين مشغلي الشبكات ومقدمي الخدمات من أجل تعزيز تطبيق التكنولوجيات والخدمات الابتكارية والتمهيد لها بقرارات بنوية ومتناسبة.

وتشكل اللوائح الإطار اللازم لعمل الهيئات التنظيمية المكلفة بتطبيقها. ومن شأن اللوائح المحايدة تكنولوجيا والمتواكبة مع تطورات السوق أن تمكن من تحديد حقوق وواجبات مختلف الأطراف الفاعلة في سوق النفاذ إلى البنى التحتية والخدمات في مجال الاتصالات الإلكترونية.

وبناء على هذه العناصر الأساسية الثلاث تستطيع جميع الهيئات الوطنية أن تطبق مبادئ التنمية الفعالة القائمة على التنافس.

وسائل العمل المتاحة للهيئات التنظيمية الوطنية

ينبغي لعمل الهيئات التنظيمية الوطنية أن يكون طويل الأجل وأن يقوم على الرغبة في الإسهام في التنمية الاجتماعية الاقتصادية بالوسائل المختلفة التالية:

- دعم تغطية أراضي البلد بالشبكات مع تحديد شروط متنوعة للنفاذ إلى الخدمات بحيث تسمح لجميع المستهلكين الاستفادة القصوى من حيث الاختيار والسعر والجودة؛
- مراعاة حقوق وواجبات المشغلين وأصحاب المشاريع الراغبين في الحصول على توصيل بيني و/أو النفاذ إلى شبكاتهم أو إلى الموارد المرتبطة بها؛
- إتاحة فرص النفاذ إلى البنى التحتية عن طريق تكتيف التنافس في الأجل القصير، وتعزيز فعالية التدابير التي تحفز المشغلين على الاستثمار في الموارد البديلة، فهي ضمان لزيادة التنافس في الأجل الطويل؛
- السعي إلى إقامة التوازن بين حق المالك في أن يستغل بناه التحتية تحقيقا لمنفعته الخاصة من ناحية وبين حق مقدمي الخدمات الآخرين في النفاذ إلى الموارد التي لا غنى عنها لتقديم خدمات تنافسية وفي ظل ظروف اقتصادية سليمة من ناحية أخرى؛
- تخصيص وتعيين الموارد مثل الترددات الراديوية والأرقام طبقا لمجموعة من الأهداف والمبادئ ووفق معايير موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع مراعاة المصالح المتعددة.

وكل هذه الأبعاد المختلفة ينبغي أن تراعى في جميع قرارات الهيئات التنظيمية الوطنية للتشجيع على ظهور عروض مبتكرة للنفاذ بأسعار ميسرة بالنسبة للمستهلكين، وذلك في إطار من الاحترام لتطور تنافس منصف مع ضمان الأمن القانوني للأطراف الفاعلة والبروز اللازم لنشاطها.

مثال للدور الذي تؤديه الهيئات التنظيمية الوطنية

إن مهمة الهيئة التنظيمية للاتصالات⁴ في فرنسا كما حددها القانون تتحقق في سياق الأهداف التي حددتها الحكومة لدخول فرنسا مجتمع المعلومات.

ويقدم عمل الهيئة مثالاً على الدور الذي يمكن للهيئات التنظيمية أن تؤديه في عملية وضع اللوائح الخاصة بالإنفاذ إلى شبكات الاتصالات الإلكترونية وإلى الموارد المرتبطة بها، وبالتشغيل والتوصيل البينيين فيما بينها.

وتشهد الحقائق الثلاث التالية على تنفيذ الهيئة لهذه المبادئ:

- وضعت الهيئة تغطية أراضي البلد في قلب التدابير الخاصة باختيار المرشحين للعروة الراديوية المحلية والهواتف المتنقلة من الجيل الثالث (IMT2000). ومن هنا كان مستوى التغطية في كلتا الحالتين أحد أهم المعايير لاختيار المرشحين. وفي حالة المشغلين الذين يقع عليهم الاختيار يتجلى المعيار في التزامات من حيث جودة الخدمات والتغطية المحددة في دفتر شروط الترخيص؛
- وفي سوق التصريف الضخم تحرص الهيئة على تشجيع تنوع وتكامل طرق الإنفاذ وتحقيق تنافس حقيقي وانتشار فعال وسريع للحلول التكنولوجية على جميع الأراضي الفرنسية؛
- وفي سوق الجيل الثالث من الهواتف المتنقلة بما في ذلك الإنفاذ إلى الإنترنت يتمثل دور الهيئة في تحديد الشروط التي تتيح المحافظة على حرية المستهلكين في الاختيار بأن يكفل لهم الإنفاذ على أوسع نطاق ممكن إلى جميع الخدمات المتاحة أياً ما كانت طريقة الإنفاذ أو الشركة المقدمة للخدمة.

جيم - مقترحات فيما يتعلق بأنشطة الهيئات التنظيمية الوطنية

بالنظر إلى الأبعاد الاجتماعية واللغوية والثقافية المرتبطة بالإنفاذ إلى البنى والخدمات في مجال الاتصالات الإلكترونية، فإن أنشطة الهيئات التنظيمية الوطنية يمكن أن تستهدف التدابير التالية:

- تقديم المساعدة لتحديد المبادئ والخطوط التوجيهية في مجال سياسات الإنفاذ إلى البنى التحتية والخدمات في مجال الاتصالات الإلكترونية؛
- توفير معلومات فيما يتعلق بأساليب تحديد الشروط الدنيا اللازمة لاتفاقيات التوصيل البينيين؛
- مراعاة دور الهيئات التنظيمية في تنمية الإنفاذ إلى البنى التحتية والخدمات في مجال الاتصالات الإلكترونية في تحديد موضوعات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والتحضير له.

للاتصال: audrey.baudrier@art-telecom.fr

الهيئة التنظيمية للاتصالات

الخدمة الدولية